الميثاق
تأسست عام ١٩٨٢م

العدد (١٣٠١)
السبت ٨شعبان ١٤٢٧هـ
الموافق ٢سبتمبر ٢٠٠٦م

رئيس التحرير
إسكندر الأصبحي

الميثاق.نت
www.almethaq.net
موقع إخباري يعنى يومياً على شبكة الإنترنت
البريد الالكتروني
contact@almethaq.net

آخر انسلاخات إخوان «الاصلاح»

أمين الوائلي

■ يبدو ان الاخوان المسلمين في حزب الاصلاح لن يدعوا شيئاً من تاريخهم وشعاراتهم السابقة إلاّ وانقلبوا عليه حتى أنهم يلعنون تجاربهم ومراحلهم كلها.. ويخلعون أنفسهم عن أنفسهم فيعودون بلا ذات وبلا هوية وبلا موقف أو مبدأ يمكن الاعتماد عليه.

ملأوا الدنيا كراهية وضجيجاً بالأمس في معاداتهم لأحزاب وجماعات اليسار كلها، وقالوا فيهم أبشع وأشنع الاوصاف والاحكام واليوم يلعنون امسهم ويملأون الدنيا ضجيجاً في تغزلهم بالجماعات ذاتها وامتطاء رقاب اعداء الامس باسم الشراكة الحلال.. وطوال عقود من الزمن وهم يعلّمون الناس كراهية العالم الآخر ورفضه، واليوم يلعنون اربعين سنة من تاريخهم ويرتمون في أعتاب الاجنبي ويتسولونه شهادة تقدير واشادة بحسن السلوك وصلاحية للاستخدام الاجنبي.. والشواهد كهذه لا تعد ولاتحصى.. ولكنهم اليوم صاروا أكثر تطرفاً من ذي قبل في معاداة أنفسهم وتاريخهم، فهاهي جريدة حزبهم والمعبرة عن حالهم تعود الى إحياء جراحات حرب الخليج الثانية، واذا كان العرب والعالم قد نسوا حساسيات وحسابات تلك المرحلة، فإن الاخوان المسلمين يحيون احقاد العالم ويتطوعون مجاناً- او ربما بثمن بخس مهين- لاستعداء الاشقاء والجيران والعالم ضد اليمن.

اليوم صارت صحوة الاخوان أكثر علمانية وتغريباً حتى أنها اصبحت تدين اليمن والموقف اليمني الذي كان رافضاً للحرب على العراق مثلما كان رافضاً لاحتلال الكويت..

«الصحوة» وحدها تطلب الى امريكا وتستجدي العالم ان يعادي اليمن، وصارت جريدة الاخوان أكثر تطوعاً في تقديم الخدمات لصالح الاجنبي، ماذا تريد جريدة الاخوان من اعادة الجدل واداتة الموقف اليمني العربي الاسلامي الثابت؟ وهل اصبح الاخوان المسلمون اعداء بلادهم واخوان امريكا والى هذا المستوى من الانسلاخ والتطبيع السياسي الرخيص؟! انها «جردة حساب» بالفعل وما أرخص القيمة.

«الانسي» ودعوات المظلومين

■ في مقابلته مع مجلة «الشروق» الإماراتية قال الأمين المساعد لحزب الإصلاح عبدالوهاب الآنسي كل شيء وأي شيء.. وتحدث عن «توظيف المال العام» كما يفعلون في كل مرة، وهذا هو مايهمهم في الأول والأخير «المال العام» فهم خبراء جداً في «توظيف المال العام» وتجاربهم تغني عن القول وهم لايطلبون في معارضاتهم اليائسة إلاّ الوصول إلى هذا «المال العام» وإدخاله وتوظيفه كما فعلوا في السابق.

ولكن.. ومع أنه قال كل شيء ليس فيه فائدة ينسى الآنسي على الدوام أن يقول للقراء وللناس أجمعين شيئاً مفيداً عن أموال آلاف المساهمين في شركات «توظيف الأموال» التي أنشأها حزبه قبل عشرة أعوام وإلى الآن لا أموال ولا توظيفات ولايحزنون.

كما يتعمد نسيان أصوات ودعوات المظلومين وأكثر من خمسة آلاف أسرة في مدينة إب لوحدها لاتزال تبحث عن التعويضات التي صرفها رئيس الجمهورية وضلت طريقها إلى المتضررين، بعدما وصلت إلى لجنة التعويضات المشكلة من حزب الإصلاح ويترأسها الآنسي نفسه.

أليست هذه أموال وحقوق لايجوز نهبها؟ أم أن الإصلاح اكتشف فجأة أن نهب المليارات حلال؟ وكيف يصدق الناس كلام الآنسي عن النزاهة والمال العام، بينما آلاف الضحايا يدعون عليه صباح مساء؟!

عناصر إصلاحية تجبر طلاب المحويت على حضور مهرجان «المشترك»

■ اتهم أولياء أمور الطلاب بمديريات الخبت والرجم والطويلة وشبام بمحافظة المحويت، مدراء ووكلاء ومعلمي المدارس الأساسية والثانوية المنتمين إلى حزب التجمع اليمني للإصلاح في هذه المديريات بممارسة ضغوطات قاهرة على أبنائهم الطلاب وطلاب الصفوف النهائية من المراحل الأساسية والثانوية على وجه الخصوص بالانتقال من قراهم إلى مركز المحافظة للمشاركة في المهرجان الانتخابي لمرشح أحزاب اللقاء المشترك الذي أقيم أمس الخميس بساحة المجمع الحكومي بالمحويت.

وقال أولياء أمور الطلاب في بيان لهم أمس حصلت «الميثاق» على نسخة منه: إن مدراء ووكلاء وبعض المعلمين من أعضاء حزب الإصلاح أجبروا أبنائهم الطلاب على الانتقال من المديريات إلى مقر المهرجان دون علم أو موافقة أولياء أمورهم وأسرهم ما أحدث هلعاً لديهم من أن يصيب أولادهم مكروهاً أو يتعرضون للاعتداءات.

وأشارت المصادر إلى أن المذكورين من حزب الإصلاح كانوا قد قاموا باستدعاء طلاب الصفوف النهائية من المرحلتين الأساسية والثانوية إلى مدارسهم وهددوهم بعدم تسليمهم نتائجهم للعام الدراسي الماضي مالم يشاركوا في المهرجان الانتخابي لمرشح المشترك الأمر الذي اخاف الطلاب من تنفيذ تلك العناصر تهديداتها وأجبرهم على الانتقال جماعياً إلى عاصمة المحافظة- مكان إقامة المهرجان.

ذاكرة معطوبة

■ وكأنه يقرأ مقالاً من تلك التي تملؤها الهزيمة.. يردد مرشح الخمسة في خطاباته كلاماً عن الصراعات والمآسي التي خلفتها، ولكنه يتاجر بالشعار كما تجار به مرشحوه دائماً، حيث دعوتهم إلى المصالحة ليست أكثر من دعوة إلى الكراهية وإحياء حطام الأحقاد.

ولأنها تجارة.. يتعمد المرشح «المشترك» أن ينتقي تاريخاً واحداً (٧٨م) وكأن ذاكرته معطوبة أو مزورة، حتى يجازف ويحرف التاريخ ومعانيه.ولكنه يقع سريعاً في مصيدة التناقض الفاضح حيث يمر على مآسي وصراعات فادحة خلفها رفاقه وهي أكثر وأكبر من أن يلغيها أو يتجاهل عاقل مرشح الخمسة لايتذكر صراعات الرفاق الممتدة على طول فترة حكمهم الشمولي.. لأنه كان واحداً منهم وجزءاً من الصراع ومخلفاته.

صدمتهم صعدة

■ كانت البداية من صعدة.. ولأنها كذلك وقد دشنت الحملة الانتخابية لمرشح المؤتمر الشعبي العام بنجاح كبير ومهرجان غير مسبوق.. أكدت خلاله صعدة أنها فوق مايزعمون ويقترفون من أباطيل وإشاعات فاسدة، كما أكد أبناء المحافظة أن وطنيتهم أقدس مما قد يتوهم بعض المرجفين، لم يجد اليائسون من أنفسهم ما يسلي عنهم قليلاً إلا اختلاق الأباطيل والترويج للأوهام.. ولأنهم يتاجرون بقضايا المواطنين وخصوصاً في صعدة ساءهم أن تسمو المحافظة وأبناؤها فوق الجراح والفتن، فعادت أقلامهم إلى معاداة السكينة والوئام والأمن ومحاولة زراعة الفتن والأحقاد وتعكير أجواء الأمن والانتخابات التنافسية السلمية، ولكنهم أوهى وأعجز من أن ينالوا شيئاً من شموخ الوطن وتسامي أبناء اليمن فوق صغائر العقول والنفوس والأقلام.

قحطان يتهم حزبه بـ«تحصين الفساد»

■ علّق مصدر قانوني على تصريحات محمد قحطان- الناطق الرسمي باسم أحزاب اللقاء المشترك- حول قانون إجراءات اتهام ومحاكمة شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا وانتقاده لهذا القانون ووصفه له بأنه محصن للفساد.

وقال المصدر: يبدو أن محمد قحطان تخونه ذاكرته دائماً وتضعف شيئاً فشيئاً أو أنه يريدها أن تكون كذلك ليغالط الناس بطريقته التي اعتاد عليها ولو أنه كان قد سأل أحد نواب الإخوان المسلمين في اليمن «الإصلاح» قبل التسرع بالإدلاء بذلك التصريح لقال له إن القانون والذي يحمل رقم ستة لسنة ١٩٩٥م وافق عليه نواب التجمع اليمني للإصلاح جنباً إلى جنب مع نواب المؤتمر حينها، واستغرب المصدر من قحطان حين يهاجم ويتعرض لقانون سبق لحزبه أن وافق عليه وبتلك الطريقة التي أوحت وكأنه لاينتمي أبداً إلى حزبه أو أنه تعمد وضعه في موقف محرج كهذا الذي أظهره وكأنه لايصلح حتى أن يكون ناطقاً باسم حزب واحد وليس باسم عدة أحزاب.. وتمنى المصدر على قحطان أن يشحذ ذاكرته قليلاً حتى لايقع مرة ثانية في أخطاء كبيرة كهذه باعتبار أن مهاجمته لنصوص ذلك القانون والنظر إليه من قبله كمحصن للفساد هو تهمة مباشرة لحزبه قبل أي طرف آخر في تصريحه.

وكان موقع «ناس برس» نقل عن قحطان قوله: «فكما يعلم الجميع أن قانون محاكمة شاغلي الوظائف العليا يشترط موافقة ثلثي البرلمان لإحالة وكيل وزارة أو وكيل محافظ أو وزير أو محافظ أو رئيس الوزراء إلى القضاء لمحاكمته على تهم الفساد.. اي تحصين أقوى من هذا التحصين للفساد».

«المشترك» التضاد وتلاقي الفكر المتنافر!!(١)

حسن أحمد اللوزي

■ لاشك أنه ليس هناك ماهو أشد وطأة على الفكر والعلم وحقائق التاريخ المعيش من التضليل واستخدام الصفات والمدلولات لغير ما جعلت له وما ابتدعت وابتكرت من أجله ويكون التضليل فاضحاً ولا يقبل النقاش عندما تستخدم الصفة في نقيضها والمدلول في عكس المراد منه.

هذه الحالة من الوقوع في استخدام المدلولات والصفات بهذا الجنوح والسوء تجلى واضحاً ومفزعاً وليس مفاجئاً بالنسبة للبرنامج الانتخابي لمرشح تجمع أحزاب المشترك.. ولاشك أن السبب الأول هو محاولة التوافق وتبادل الإرضاءات بين الأحزاب إياها قد ساق عنوةً وقصداً إلى هذه الشائبة الشائكة فكيف يمكن القبول بوصف تاريخ شعبنا الثوري الحر الذي انطلق صبيحة يوم السادس والعشرين من سبتمبر الخالد بعد إنهاء حياة الموت والظلام والعبودية ودك النظام الإمامي الكهنوتي والاستبدادي وطرد المستعمر المتجبر البغيض من أرض الوطن.. وصفه بالاستبدادي.. أي عقل وطني راجح مهما كانت ثائرته النفسية ومواقفه الحدية القاطعة والمتقاطعة مع السلطات في كافة المراحل التاريخية كان ليجرؤ بأن يطلق صفة الاستبداد على تاريخ الثورة اليمنية أو عليها أو على نظامنا السياسي الديمقراطي في صورته التي تشكلت في هيئة جديدة من يوم الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م بإنجاز نصر الوحدة وانصهار الدولتين الشطريتين في دولة يمنية واحدة لها نظامها الدستوري العصري المتكامل وتقوم مؤسساته الدستورية وغيرها على نصوص واضحة دقيقة الوضوح بالنسبة للأسس التي تقوم عليها الدولة ويسير عليها المجتمع أو بالنسبة للنصوص المتعلقة بإقرار الحقوق والواجبات وكفالتها والالتزام بها كما بدت واضحة في نصوص دقيقة صريحة ومصاغة في أروع ما تكون الصياغة بالنسبة للنصوص المحددة لكافة الحقوق التي يجب أن يتمتع بها المواطنون في ظل المساواة الكاملة وتأكيد ضمانة تكافؤ الفرص بين جميع أبناء الوطن كما تجلت في الأسس السياسية للجمهورية اليمنية بدايةً من النص المتصل بمبدأ حكم الشعب نفسه بنفسه حيث تنص المادة الرابعة على أن الشعب مالك السلطة ومصدرها ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة!!..

بالله هل يمكن وصف أي نظام أينما كان ياخذ بمحتوى هذه المادة الجامعة المانعة في تأكيد الحكم الديمقراطي وتوضيح سبيل ممارسته واعتبار الشعب هو وحده مالك السلطات كلها.. هل مثل هذا النص يسمح بأن يوصف النظام الذي ياخذ به ويعمل على ترجمته ترجمةً صادقة ملتزمة بذلك؟ ونحن على مشارف انتخابات رئاسية لأعلى سلطات الدولة كما تتمثل في رئيس الجمهورية وانتخاب السلطات الدستورية القاعدية التي تسير أمور الوحدات الإدارية كما هو بالنسبة للمجالس المحلية.. هل كان لنظام مستبد أن يسمح بمثل هذا وبقيام تعددية حزبية وسياسية تمارس اليوم وجودها وحقها في خوض غمار الممارسة الديمقراطية والوصول لتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة؟؟ هل يمكن وصفها بهذه الصفة؟؟ ومثل ذلك يقال بالنسبة للأسس الاجتماعية والأسس الاقتصادية التي تضمنها الدستور وكلها تؤكد على أبجديات الالتزام بالمنهج الديمقراطي وتؤكد على كفالة الدولة لتكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتلزم كافة السلطات وقوى المجتمع بالسير على هذا المنوال الذي يعزز التضامن الاجتماعي والتماسك الوطني في ظل علاقات متكاملة وواضحة بين المجتمع و الدولة ومؤسساتها والفرد والمجتمع وضمن منظومة قائمة على تحقيق العدل باعتباره أساس الحكم وكفالة قيم الحرية والإخاء والمساواة فإذا كان هذا الاستهلال الذي ينتهك العقل ويجافي الفكر ويعتدي على حقيقة النظام السياسي في بلادنا قد جاء في البرنامج الانتخابي للمشترك؟ فماذا يمكن القول بعد ذلك؟؟ ذلك أنه لايمكن أن يحتوي على ما يفيد أو على ما يمكن اعتباره رؤية فكرية وسياسية واضحة لمشروع جديد وإنما هو فحسب السير في الطريق الوعر جراء عوامل عدة فرضت نفسها على مشترك التضاد وتلاقي المتنافر على قاعدة العداء الحاقد على المتوافق وهلم جرا.

نافذة

سَـــــلاَمْ يـوْصَـلْ وَسْط زَامِـلْ
صَـــدَاهْ قَـــوِيْ قَـــارِحْ جَـــرَامِلْ
وَمَنْ وَصَلَهُ الصَّـــوْتْ غَـــامِلْ
يَكْفِـــيـــه صَـــهـــيِلْ الخَـــيْلْ
لِلْمُـــؤتَمَـــرْ الشَّـــعْبِ أمِلْ
وهُـو أَمَلْ لِلشَّـــعْبِ كَـــامِلْ
خُـــــذْ الـقَـلـمْ رُؤُسْ الأَنَـامِـلْ
واكْـــتُبْ (نَـعَمْ) لِـلْخَـــيْلْ

أبوهمدان- الخولاني

تورط جمعيات «إصلاحية» في تمويل مرشح المشترك

■ كشفت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل عن تمكنها من رصد جمعيات خيرية تديرها قيادات حزب الاصلاح تنشط سياسياً في أعمال الدعاية والترويج لمرشح «المشترك» للانتخابات الرئاسية.ونقل موقع «المؤتمر نت» عن وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل علي صالح عبدالله قوله ان ٦ جمعيات اهلية ساهمت في تمويل الحملة الدعائية لمرشح المشترك وسخرت مقراتها للقاءات الأحزاب وعمل الملصقات الدعائية.. فضلاً عن مشاركة رؤساء الجمعيات في نشاطات تحريضية ودعائية..

ورفض وكيل الشئون الاجتماعية تسمية تلك الجمعيات.. إلاّ انه أكد ان الاعلان عنها رسمياً سيتم السبت القادم واحالتها الى القضاء.. وبحسبه انه تم رصد مخالفات الجمعيات في كل من «عدن، تعز، المحويت».

علي صالح عبدالله حذر جميع الجمعيات الأهلية والخيرية من ممارسة النشاطات السياسية، أو تسخير امكاناتها لصالح اي حزب سياسي تحت غطاء العمل الخيري.. وتحظر المادة «١٩» من قانون الجمعيات الأهلية اليمنية على جميع الجمعيات الخيرية ممارسة أي نشاط سياسي أو حزبي أو دعائي.

وكانت وزارة الشئون الاجتماعية وجهت جميع مكاتبها الثلاثاء الماضي بفرض رقابة صارمة على الجمعيات الخيرية ورصد المخالفات تمهيداً للإحالة الى القضاء وسحب تراخيصها. جدير بالذكر ان الوزارة أوقفت في وقت سابق أكثر من «١٠٠٠» جمعية أهلية وخيرية بتهمة تمويل نشاطات حزبية ومدارس دينية غير مرخصة تابعة لجماعات متطرفة.